

ألمانيا تطالب بتحرك فعال لإنجاح مهمة إيريني

طرابلس - حذر وزير الخارجية الألماني هايكو ماس من تصاعد المعارك في ليبيا، وحث الأوروبيين على لعب دور أكبر لإنجاح مهمة إيريني لمراقبة تدفق الأسلحة في المتوسط.

وطالب الوزير الألماني عقب لقائه نظيره الإيطالي لويجي دي مايو بالعاصمة روما، بالمزيد من الاهتمام من دول الاتحاد الأوروبي بمهمة "إيريني" البحرية التابعة للاتحاد لمكافحة تهريب الأسلحة إلى ليبيا.

وقال ماس إن "المهمة يتعين أن تكون أكثر استقراراً"، وذلك يتعين أن تقدم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المزيد من الإسهامات، لأن انتهاكات حظر توريد أسلحة (الليبيا) لا تزال مستمرة لاسفلاً. وسمح الدعم العسكري الذي تقدمه أنقرة لحكومة الوفاق، من مستشارين عسكريين وطائرات قتالية مسيّرة، والمئات من المرتزقة السوريين، بتحقيق نجاحات عسكرية.

ومنذ انطلاق المهمة قبل أكثر من شهرين، ضاعفت تركيا انتهاك حظر تصدير السلاح إلى ليبيا، وأرسلت 10 طائرات شحن عسكرية إلى طرابلس.

ونقلت صحيفة "هاندلسبلات" الألمانية عن مصادر أوروبية رفيعة لم تسماها "الجنود المشاركون في المهمة الأوروبية ينظرون إلى السماء الآن، بعد أن كثفت أنقرة نقل الأسلحة إلى ليبيا جواً".

وأضافت "خلال الأيام الماضية، أرسلت تركيا 10 طائرات شحن عسكرية محملة بالسلاح إلى طرابلس"، مضيفة "تم رصد الطائرات العشر في مطار إسطنبول قبل إقلاعها إلى طرابلس". وأعلن الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر في بيان له، أن سفينة شحن تركية وصلت ميناء صرّاطة غربي ليبيا، يوم 28 مايو الماضي، وأفرغت حمولة من دبابتها M40.

وتابع "المرتب هو تزامن حركة السفينة مع حركة فرقاطات تركية كانت قريبة منها".

وأقرت الخارجية الألمانية بوقوع اختراقات لحظر تصدير السلاح إلى ليبيا، وقالت "في الإعلان الختامي لمؤتمر برلين، التزم جميع الموقعين بالامتناع عن تصدير الأسلحة".

وتابعت "ندعو جميع الأطراف إلى احترام حظر تصدير الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة وعدم تاجيس الصراع".

ويأتي الرد الألماني بعدما أعلن الرئيس المصري أنه لم يعد من الممكن استبعاد ردود فعل عسكرية من جانب مصر، وأصبح تصاعد النزاع يظل تهديداً.

وقال بيتر ستانو المتحدث باسم المفوضية، في مؤتمر صحافي، "إن تصريحات الأطراف الخارجية مؤخراً حول ليبيا، والعنف المتزايد هناك، مثيرة للقلق".

قوى سياسية تونسية ترفض المعالجة الأمنية ضد محتجبي الكامور

غياب الرد الحكومي يفتح الباب أمام توسع الاحتجاجات



تصاعد وتيرة الغضب الشعبي

اعتصامات وسط الطريق وهذا خارج عن القانون". كما أكدت وزارة الداخلية في بيان الأحد أن مجموعة من الأشخاص عمدت "إلى محاولة الاعتداء على المقرات الأمنية بالجهة بواسطة الرّجاجات الحارقة مولوتوف... مما أجبر الوحدات الأمنية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية هذه المقرات واستعمال الوسائل المتاحة قانوناً".

وأضافت "يمكن تبعا لذلك إلقاء القبض على عشرة أشخاص من محاولي الاعتداء على المقرات الأمنية". وتواصلت ليل الأحد - الإثنين عمليات الكرّ والفرّ بين المحتجين والشرطة ونشرت وزارة الدفاع التونسية وحدات عسكرية لحماية المؤسسات الحكومية في شوارع المدينة، على ما أفاد الناطق الرسمي باسم وزارة الدفاع محمد زكري لوكالة فرانس برس.

من جانبه دعا فرع الاتحاد العام التونسي للشغل بتطاوين في بيان الأحد إلى إضراب عام في الولاية الاثنين معبرا عن "رفضه لاستعمال العنف المفرط وغير المبرر" بحق المحتجين.

وأغلقت المؤسسات الحكومية أبوابها تبعا لذلك، بينما واصلت المحلات التجارية نشاطها بصفة عادية بحسب مراسل فرانس برس.

وأكد وزير التشغيل فتحي بالحاج في تصريح لإذاعة خاصة "نحن ملتزمون بجملة الاتفاقيات السابقة والملف يفتح عن طريق الحوار". وأضاف أن الاحتجاجات "مشروعة شرط عدم عرقلة مؤسسات الدولة".

على، لم يتغير حال ولاية تطاوين وبقيت منطقة تفحصها التنمية والاستثمار بحسب تقرير نشرته منظمة أوكسفام غير الحكومية حول غياب التوازن بين المناطق التونسية.

وأوضحت المنظمة في تقريرها أنه في العام 2019 فإن "شخصاً يقيم في تطاوين الولاية الأكثر تضرراً من البطالة (28.7 في المئة) يتعرض للبطالة بارية أضعاف مقارنة بشخص آخر من ولاية المنستير الساحلية".

وكان الرئيس التونسي قيس سعيد التقى عددا من ممثلي اعتصام الكامور في منتصف يناير الفائت ودعاهم آنذاك إلى "بلورة جملة من المشاريع النابعة من إرادة المواطنين أنفسهم بعيدا عن أي توظيف، وعن الفكر السياسي القديم الذي يكرس المركزية"، حسب ما أفادت رئاسة الجمهورية في بيان.

وتجددت الاشتباكات الاثنين بين قوات الأمن التونسية والمتظاهرين في شوارع الولاية وعبروا عن رفضهم للتمهيش المتواصل في المنطقة.

وحاول رجال الأمن الأحد تفريق محتجين في الولاية وأطلقوا الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين الذين طالبوا كذلك بإطلاق سراح الناطق الرسمي باسم اعتصامهم طارق الحداد الذي تم توقيفه.

وقال والي المنطقة عادل الورغي في تصريح لإذاعة حكومية الأحد إن الاحتجاجات بدأت إثر توقيف ناشط في الاعتصام "مطلوب لدى العدالة"، مضيفا "منذ أكثر من شهر والطرق مغلقة وخيم

أمام الشاحنات التابعة للشركات التي تستثمر في استخراج النفط والغاز في منطقة الكامور بالولاية المهشمة والتي شهدت مواجهات بين المحتجين وقوات الأمن في العام 2017.

وطالب المحتجون الحكومة التونسية بالالتزام اتفاق تم إقراره في العام 2017 بتوظيف عدد من العاطلين عن العمل في شركات نفطية في منطقة الكامور التابعة للولاية.

ولم تؤثر الاحتجاجات حينها على الأنشطة البترولية في المنطقة حسب وزارة الطاقة التونسية على عكس ما كان عليه الحال في العام 2017 حين توقفت عمليات الضخ.

وتوصلت الحكومة التونسية ومحتجون في الولاية، في مايو 2017 إلى اتفاق لإنهاء اعتصام عطل لمدة أشهر إنتاج النفط بهذه الولاية الصحراوية، وشهد مواجهات مع الشرطة أسفرت عن مقتل متظاهر.

وتم التوصل آنذاك إلى الاتفاق بفضل "وساطة" من الأمين العام للاتحاد العام للإجراءات اللازمة لحماية هذه المقرات واستعمال الوسائل المتاحة قانوناً في مثل هذه الأوضاع". وأضافت "يمكن تبعا لذلك إلقاء القبض على عشرة أشخاص من محاولي الاعتداء على المقرات الأمنية".

وطالب المحتجون الحكومة التونسية بالتزام اتفاق تم إقراره في العام 2017 بتوظيف عدد من العاطلين من العمل في المنطقة.

ويصّب محتجون منذ أسابيع خيما في مناطق من الولاية وأغلّقوا الطريق

الرد الحكومي على مطالب المحتجين غائب إلى الآن، ما يهدد بخروج الاحتجاجات عن بعدها السلمي إلى تصعيد أشمل وأقوى، خاصة إذا ما فشلت "الوساطات" من قوى مدنية وحزبية. وتحمل أغلب القوى السياسية التحالف الحاكم مسؤولية تردّي الأوضاع في تطاوين بسبب اللجوء إلى المقاربة الأمنية بدل تنفيذ ما تم الاتفاق عليه مع حكومات سابقة.

تونس - استنكرت مختلف القوى

السياسية والنقابية في تونس التدخل الأمني العنيف ضد المحتجين المطالبين بتنفيذ اتفاق الكامور في ولاية تطاوين جنوب شرق البلاد.

وعبر الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطوبوي عن رفضه القطعي للمعالجات الأمنية في فض اعتصام الكامور، مؤكدا أن تطاوين تعاني من نسب بطالة كبيرة رغم أنها تزخر بالثروات الطبيعية.

وأشار الطوبوي في تصريح إعلامي إلى "أن الاتحاد ضمن في اتفاق الكامور إلا أنه لم يقع تحقيق جميع النقاط التي جاءت فيه وهو ما اعتبره مرتبطا بالوضع السياسي العام في البلاد مشددا على ضرورة تطبيق ما تبقى من اتفاق الكامور".

وأضاف الطوبوي أنه "اتفق مع رئيس الحكومة إلياس الفخاخ على أن يتنقل وفد إلى ولاية تطاوين من أجل حوار هادئ وهدف يقضي إلى نتائج ملموسة ويعطي بوادر أمل لشباب الجهة" مذكرا ببن المعالجات الأمنية لا تزيد الأمر إلا تعقيدا.

من جانبه دعا فرع الاتحاد العام التونسي للشغل بتطاوين في بيان الأحد إلى إضراب عام في تطاوين الاثنين معبرا عن "رفضه لاستعمال العنف المفرط وغير المبرر" ضد المحتجين.

وفي السياق ذاته، عبر الحزب الجمهوري في بيان الأحد عن استغرابه واستنكاره استعمال القوة بدل لغة الحوار والتفاوض مع شباب أعينهم الحيلة والصبر إزاء وعود حكومية واتفاقات لم تنفذ رغم كل المساعي التي بذلها في سبيل ذلك.

وطالب الحزب الجمهوري بفتح تحقيق فوري في الأسباب التي أدت إلى تعجير الأوضاع وتوترها، وإطلاق سراح الموقوفين حالا.

كما دعا إلى التعجيل بعقد مجلس وزاري خاص بمشاكل الجهة ومتابعة تنفيذ بنود الاتفاق المبرم مع مكونات الحراك الاجتماعي.

وأصدر حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد (الوحد) بيانا، عبر فيه عن مساندته للشباب المحتجين واعتصامهم ومطالبهم المشروعة، فضلا عن إدانة نهج الحلول الأمنية والقمع المفتوح الذي

الحكومة لم تلتزم بتنفيذ اتفاق يقضي بتوظيف مواطنين في شركات نفطية بالمنطقة

وقالت وزارة الداخلية في بيان الأحد إن مجموعة من الأشخاص عمدت "إلى محاولة الاعتداء على المقرات الأمنية بالجهة بواسطة الرّجاجات الحارقة، مما أجبر الوحدات الأمنية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية هذه المقرات واستعمال الوسائل المتاحة قانوناً في مثل هذه الأوضاع". وأضافت "يمكن تبعا لذلك إلقاء القبض على عشرة أشخاص من محاولي الاعتداء على المقرات الأمنية".

وطالب المحتجون الحكومة التونسية بالتزام اتفاق تم إقراره في العام 2017 بتوظيف عدد من العاطلين من العمل في المنطقة.

ويصّب محتجون منذ أسابيع خيما في مناطق من الولاية وأغلّقوا الطريق

ترجع أحزاب المعارضة يغذي تغول السلطة في الجزائر

الأصوات المنفردة غير كافية لحماية مكاسب التعددية

حملها حزب جيل جديد، حول قرب إطلاق سراح الناشطين كريم طابو وسيمير بلعربي، بتدخل من رئيس الجمهورية، إلا أن الحكم بالسجن على الناشطة أميرة بوراوي الاثنين، من طرف قضاء العاصمة، نسف آمال انفراج الوضع السياسي في البلاد.

ويبدو أن السلطة الجديدة نجحت بفضل القبضة الأمنية والتغول السياسي، من تفكيك غير مسبق للطبقة الحزبية، لاسيما بعد استقطاب العديد منها عبر وعود و مكاسب حكومية، على غرار حزب جيل جديد الذي تحول إلى داعم لها، وحزب العدالة والحرية الذي عارض الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

وخلافا لسلطة الرئيس الأسبق عبدالعزيز بوتفليقة، التي حفزت قوى وأحزابا سياسية على تجاوز مرجعياتها الفكرية والأيدولوجية، والنموذج لسنوات تحت لواء تنسيقية الحريات والانتقال الديمقراطي، التي جمعت علمانيين وقوميين وإسلاميين، فإن الوضع الذي أفرزه الاستحقاق الرئاسي الأخير، تمكن من تفكيك كل الأحزاب والقيادات فحقت الإسلاميون أنفسهم لم يعودوا على قلب رجل واحد كما في السابق.

مكاسب الديمقراطية المحتشمة في البلاد.

ولم يعد لمطلب "إجراءات التهدئة" الذي رفعته قوى سياسية وشخصيات مستقلة، أي محل من أدبيات الطبقة السياسية والحزبية، فرغم حملة الاعتقالات والسجون المفتوحة ضد ناشطي الحراك الشعبي، إلا أنه لم يسجل أي موقف أو مبادرة فردية أو جماعية، ورغم بادرة الانفراج التي



قبضة السلطة تهدم المخالفين في الرأي

بقيت الأحزاب السياسية المعنية الأولى بمناخ الحريات في وضع المتفرج، حيث لم يصدر عنها إلى حد الآن أي موقف

ينتقد السلوك الاستبدادي للسلطة. وباستثناء التصريحات المعزولة لحزبي العمال والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، فإن حالة من السكون قد تكون مؤشرا على تنازلات أو نوع من التخالد عن المكاسب المتبقية من

لجهاز الاستخبارات محمد مدين، وعمان طرّاق، إلى جانب وزير الدفاع السابق الفار خالد نزار.

وحافظ حزب العمال المقرب من دوائر السلطة السابقة، على موقفه التقليدي لاسيما بعد سجن زعيمته بتهم وصفها بـ"الباطلة"، حيث عبرت لوزيرة حنون في هذا الشأن عن مخاوفها من "اغتيال ثورة 22 فبراير، من خلال سجن أو شتم أو تهديد كل سياسي أو صحافي أو نشط أو مواطن، يعبر عن رأي يختلف عن رأي السلطة أو يعارضه".

ومع تنديدها باعتقال وسجن العديد من الناشطين السياسيين، فإنها شددت على أن "السجن الذي عرفته في عدة مرات خلال مسيرتها السياسية في المعارضة، لن يثنيها أو يحملها على التراجع عن مواقفها، وأنه لا يمكن أن يوقف تفكيرها السياسي ولا أي شيء آخر يمكن أن يوقفها عن النضال والتفكير سوى الموت أو العجز الجسدي".

ولم تسجل الجزائر وضعاً مماثلاً من التصديق على الحريات طيلة العقود الأخيرة، كما تشهد في الظرف الذي جاء بعد الانتخابات الرئاسية التي جرت في ديسمبر الماضي، ومع ذلك

وشنت لوزيرة حنون، هجوما قويا على محتوى إحدى القنوات التلفزيونية الخاصة، على خلفية ما وصفته بـ"البطلة الإعلامية"، بعد تخصيص نقاش سياسي كامل حولها وفي غيابها.

ورفعت المتحدثة عن تصريح بمناسبة انعقاد هيئة المكتب السياسي لحزب العمال، نداعها لسلطة ضبط السمععي البصري والقضاء لوقف ما وصفته بـ"الانحراف"، وحمّلت السلطة "مسؤولية أي مكروه قد يلحق بي لأن هذه الممارسات لا يمكن أن تحدث إلا إذا كان أصحابها يتمتعون بالاعقاب وبالتالي حماية ما".

وأكدت المتحدثة على أن "حزب العمال لم يناد بالحجر الصحي ولا لرفعه لأن الموضوع ليس من اختصاصه، لكن في نفس الوقت ندد بالاستغلال السياسي للحجر الصحي لتدمير مشاريع السلطة كقانون المالية وقانون العقوبات".

وقضت رئيسة حزب العمال قرابة عام في سجن البلدية العسكري، بعدما وجهت لها تهمة التامر على أمن البلاد والمساس بسلطة المؤسسة العسكرية، في إطار قضية مستشار الرئاسية التي ساعد بوتفليقة، والمديرين السابقين

طابو بليدي

الجزائر - دفع التغول المتنامي

للسلطة الجديدة في الجزائر، إلى تراجع لآت للطبقة السياسية خاصة أحزاب المعارضة، فرغم تراجع مناخ الحريات واشتداد القبضة الأمنية تجاه النشطاء السياسيين، إلا أنه لم تسجل مواقف صريحة أو مبادرات من طرف الأحزاب التي كانت تصنف نفسها في خانة المعارضة الراديكالية.



لويزة حنون

هذه الممارسات لا يمكن أن تحدث إلا ممن يتمتعون بالاعقاب

ويكشف تحميل رئيسة حزب العمال اليساري لوزيرة حنون، السلطة مسؤولية تعرضها إلى أي مكروه، التراجع اللافت للحريات السياسية في البلاد، وتعدّد مناخ العمل السياسي بسبب اشتداد القبضة الأمنية في التعاطي مع نشطاء المعارضة، وتقلص مساحات التعبير عن المواقف والتصورات.